الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/508
27 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر: السيد يان ياريمزوك (بولندا)

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في جلستها الثالثة، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بناء على توصية مكتبها، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩" وأن تحيله الى اللجنة الخامسة.

٢ - ونظرت اللجنة الخامسة في البند في جلساتها ٧ و ١٢ و ١٣ المعقودة في ١٥ و ٢٠ و ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩. وترد في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.5/54/SR.7 و 12 و 13) البيانات والملاحظات المدلى بها خلال نظر اللجنة في المسألة.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، عند نظرها في المسألة، تقرير الأمين العام عن حساب التنمية: طرائق تشغيل الحساب (A/53/945) والتقرير الثالث عشر ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.12).

ثانيا - النظر في مشاريع القرارات A/C.5/54/L.7 و A/C.5/54/L.11 و Rev.1

٤ - وفي جلستها السابعة، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر، قدم ممثل غيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) مشروع قرار معنون "حساب التنمية" (A/C.5/54/L.7) وفيما يلي نصه:

281099 281099 99-31847

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٢/٢٥ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ٢٢٠/٥٢ و ٢٢١/٥٢ ألف المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

"وإذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٣٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ٢٢٠/٥٣ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و٢٢٠/٥٣ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

"وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة،

"وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦،

"وإذ تؤكد من جديد أيضا النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم،

"١ - تقرر إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى الأهداف ذات الأولوية لبرامج الخطة متوسطة الأجل المعتمدة؛

"٢ - تقرر أيضا أن الوفورات التراكمية التي تتحقق نتيجة لتدابير الكفاءة وتنقل من أبواب الميزانية الأخرى إلى الباب المتصل بحساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة، ينبغي أن تشكل أساس مواصلة هذا الباب في الميزانيات البرنامجية اللاحقة؛

"٣ - تؤكد من جديد على أن حساب التنمية ينبغي أن يُدار مع التقيد الدقيق بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم؛

"٤ - تشدد على أن تدابير الكفاءة ينبغي ألا تؤدي إلى عملية تخفيض في الميزانية وينبغي ألا تسفر عن الإنهاء الإجباري لخدمة موظفين؛

"٥ - تشدد أيضا على أن تدابير الكفاءة ينبغي ألا تؤثر بشكل سلبي على التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف؛

"٦ - تقرر إبقاء تنفيذ حساب التنمية قيد الاستعراض وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير وفقا للأنظمة والقواعد ذات الصلة."

٥ - وفي جلستها ١٢، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر، أدلى ممثل أوغندا، منسق المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة، ببيان وقدم باسم الرئيس مشروع قرار معنون "حساب التنمية" (A/C.5/54/L.11). وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٢/٢٥ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ٢٢٠/٥٢ و ٢٢١/٥٢ ألف المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

"وإذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٣٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ٢٢٠/٥٣ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و٢٢٠/٥٣ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

"وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة،

"وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦،

"وإذ تؤكد من جديد أيضا النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم،

"١ - تقرر إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى الأهداف ذات الأولوية لبرامج الخطة متوسطة الأجل المعتمدة؛

"٢ - تشدد على أن تدابير الكفاءة والوفورات الناشئة عنها ينبغي ألا تؤديا إلى عملية تخفيض في الميزانية وينبغي ألا تسفر عن الإنهاء الإجباري لخدمة موظفين؛

"٣ - تشدد أيضا على أن تدابير الكفاءة ونقل الوفورات إلى حساب التنمية ينبغي ألا يؤثرا بشكل سلبي على التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف؛

"٤ - تقرر أيضا أن الوفورات التي تتحقق نتيجة لتدابير الكفاءة يمكن تحديدها في سياق التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وينبغي نقلها إلى باب حساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة؛

"٥ - تشدد أيضا على أن جميع الوفورات المنقولة إلى حساب التنمية ينبغي أن تشكل أساس مواصلة هذا الباب في الميزانيات البرنامجية التي تقترح في المستقبل؛

"٦ - تؤكد من جديد على أن حساب التنمية ينبغي أن يُدار مع التقيد الدقيق بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم؛

"٧ - تطلب إلى الأمين العام كفالة أن تكون جميع مقترحات الميزانية متمشية تماما مع الولايات ذات الصلة من أجل ضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال؛

"٨ - تقرر إبقاء تنفيذ حساب التنمية قيد الاستعراض وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير وفقا للأنظمة والقواعد ذات الصلة."

٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل غيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) ببيان (انظر A/C.5/54/SR.12).

٧ - وفي الجلسة نفسها كذلك، اتفقت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، على أن تواصل عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة.

٨ - وفي جلستها ١٣، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر، أدلى ممثل أوغندا، منسق المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة، ببيان باسم الرئيس، وقدم مشروع قـــرار منقح معنون "حساب التنمية" (A/C.5/54/L.11/Rev.1)، يتضمن التغييرات التالية:

(أ) في الفقرة ٤ من المنطوق، حذفت عبارة "أيضا"؛

(ب) أعيدت صياغة الفقرة ٥ من المنطوق على النحو التالي:

"تقرر أيضا أن جميع الوفورات المنقولة الى باب حساب التنمية، وفقا للفقرة ٤ أعلاه، ينبغي أن تشكل أساس مواصلة هذا الباب في الميزانيات البرنامجية التي تقترح في المستقبل؛"

٩ - وفي الجلسة نفسها، وعلى ضوء البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا، منسق المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة، أدلى ممثل غيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) ببيان وسحب مشروع القرار A/C.5/54/L.7.

١٠ - وفي الجلسة نفسها كذلك، اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح A/C.5/54/L.11/Rev.1 بدون تصويت (انظر الفقرة ١٢).

١١ - وفي أعقاب اعتماد مشروع القرار المنقح، أدلى ببيان تفسيرا للموقف كل من ممثلي فنلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) واليابان، وكوبا، ونيوزيلندا (باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا)، وباكستان، والولايات المتحدة الأمريكية (انظر A/C.5/54/SR.13).

ثالثا - توصية اللجنة الخامسة

١٢ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢/٢٥ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ٢٢٠/٥٢ و ٢٢١/٥٢ ألف المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ تؤكد من جديد قراراتها ٢٣٥/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ٢٢٠/٥٣ ألف المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و٢٢٠/٥٣ باء المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن حساب التنمية[١]، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة[٢]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦،

وإذ تؤكد من جديد أيضا النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم،

---

(١) A/53/945.

(٢) A/53/7/Add.12.

١ - تقرر إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استنادا إلى الأهداف ذات الأولوية لبرامج الخطة متوسطة الأجل المعتمدة؛

٢ - تشدد على أن تدابير الكفاءة ونقل الوفورات الناشئة عنها ينبغي ألا يؤديا إلى عملية تخفيض في الميزانية وينبغي ألا يسفرا عن الإنهاء الإجباري لخدمة الموظفين؛

٣ - تشدد أيضا على أن تدابير الكفاءة ونقل الوفورات إلى حساب التنمية ينبغي ألا يؤثرا بشكل سلبي على التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف؛

٤ - تقرر أن الوفورات التي تتحقق نتيجة لتدابير الكفاءة يمكن تحديدها في سياق التقارير المتعلقة بأداء الميزانية وينبغي نقلها إلى باب حساب التنمية بموافقة مسبقة من الجمعية العامة؛

٥ - تقرر أيضا أن جميع الوفورات المنقولة إلى باب حساب التنمية، وفقا للفقرة ٤ أعلاه، ينبغي أن تشكل أساس مواصلة هذا الباب في الميزانيات البرنامجية التي تقترح في المستقبل؛

٦ - تؤكد من جديد على أن حساب التنمية ينبغي أن يُدار مع التقيد الدقيق بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام كفالة أن تكون جميع مقترحات الميزانية متمشية تماما مع الولايات ذات الصلة من أجل ضمان تنفيذها بشكل كامل وفعال؛

٨ - تقرر إبقاء تنفيذ حساب التنمية قيد الاستعراض وتطلب إلى الأمين العام تقديم تقارير وفقا للأنظمة والقواعد ذات الصلة.

- - - - -